

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
(عن الفترة الممتدة من ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير
٢٠٠٥)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٥٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى قدرها ستة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويغطي التقرير ما استجد من تطورات منذ أن صدر تقريره السابق المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/572).

ثانياً - الحالة في منطقة العمليات

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير سادت منطقة العمليات حالة تتسم بالهدوء النسبي وإن كان مشوباً بالتوتر. فحتى الشهر الحالي لوحظ أنه لم تقع أي اشتباكات مسلحة بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية بما في ذلك في منطقة مزارع شبعا. بيد أن ذلك الهدوء بدده هجوم بالقنابل شنه حزب الله في ٩ كانون الثاني/يناير على قافلة من قوات الدفاع الإسرائيلية على جانب الطريق في منطقة مزارع شبعا وقتل فيه جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية وأصيب ثلاثة آخريين بجراح. وأعقب ذلك رد عسكري من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية أسفر عن مقتل أحد مراقبي الأمم المتحدة وإصابة آخر.

٣ - وعلى امتداد الأشهر الستة الماضية وقع أيضاً انتهاكاً خطيراً للخط الأزرق أطلقت فيه عناصر مسلحة مجهولة يفترض أنها عناصر فلسطينية تعمل انطلاقاً من جنوب لبنان صواريخ ولكن لم تقع أي خسائر. واستمر اختراق الطائرات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني خلال الفترة المشمولة بالتقرير دون تغيير يذكر. وفي تطور جديد يبعث على

القلق أطلق حزب الله طائرة بلا طيار توجه من بُعد، اخترقت المجال الجوي الإسرائيلي. إلا أنه لم يحدث أن أطلق حزب الله نيران مضادة للطائرات عبر الخط المذكور.

٤ - وفي حادث بالغ الخطورة فجر حزب الله في ٩ كانون الثاني/يناير قنبلة على جانب الطريق أثناء مرور قافلة من قوات الدفاع الإسرائيلية كانت في دورية على بعد كيلومتر واحد جنوب الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وأصيبت السيارة الأولى في القافلة ولقي أحد جنود قوات الدفاع الإسرائيلية مصرعه وأصيب ثلاثة آخريين. وبعد عدة دقائق تعرض اثنان من مراقبي الأمم المتحدة ومترجم شفوي لبناني من فريق المراقبين في لبنان، كانوا في دورية شمال الخط الأزرق في المنطقة نفسها، لنيران دبابات ورشاشات قوات الدفاع الإسرائيلية. وقتل مراقب فرنسي الجنسية وأصيب آخر وهو سويدي الجنسية. وكان المراقبان مترجلان وكان كل منهما يرتدي شارة الأمم المتحدة وقبعتهما الزرقاء.

٥ - وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية الثأر من حزب الله لهجومه عليها فوجهت إلى أحد مواقعه في منطقة حولاً نيران مدفيعتها وأسلحتها الصغيرة وأعقب ذلك قصف مدفعي لجنوب كفر شوبا. وأطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية قذيفة مدفعية أخرى وأربع قذائف مضادة للدبابات صوب بوابة فاطمة بالقرب من المظلة وألقي من الجو ما مجموعه ١٤ قنبلة بالقرب من كفر كلا والغجر وشبعا. وأعلن حزب الله مقتل أحد مقاتليه وإصابة آخر. وقال لدى إعلانه مسؤوليته عن الهجوم على قافلة قوات الدفاع الإسرائيلية إنه سيواصل القتال إلى أن "يحرر" مزارع شبعا.

٦ - وفي أعقاب تلك الأحداث وفي ١٧ كانون الثاني/يناير انفجرت في الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق قنبلة أخرى وضعها حزب الله على جانب الطريق فأعطبت مركبة إزالة ألغام أرسلتها قوات الدفاع الإسرائيلية لتطهير المنطقة ذاتها من مزارع شبعا من أي أجهزة متفجرة متبقية. ولم تقع أي خسائر في الأرواح. وأطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية على الفور وابلا من قذائف المدفعية على لبنان حول كفر شوبا وألقت خمس قنابل من الجو على مواقع بالقرب من الحناوية وفي منطقة فروم العامة اشتبه أنها تابعة لحزب الله. وأصيب اثنان من المدنيين اللبنانيين.

٧ - وقد أدنتُ ومثلي الشخصي لجنوب لبنان التصعيد العسكري وأكدنا ضرورة ضبط النفس. وشددت أيضاً على الالتزام المنوط بكل من الجانبين بكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في المنطقة.

٨ - وفي وقت سابق من الفترة المشمولة بالتقرير وقعت ثلاثة حوادث متفرقة أُطلقت فيها الصواريخ ولم يعرف بعد مرتكبوها وإن كان يعتقد بوجه عام أنهم من المقاتلين الفلسطينيين.

ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر أطلق صاروخ من موضع بالقرب من يارون باتجاه إسرائيل بوجه عام. وقد أصيب الصاروخ بخلل وسقط في الجانب اللبناني من الخط الأزرق. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر أطلق صاروخ من منطقة علما الشعب واجتاز ذلك الخط. وسقط في الأراضي الإسرائيلية في حقل بجوار شلومي. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أطلق صاروخ آخر من لبنان اجتاز الخط وسقط مرة أخرى على مقربة من شلومي.

٩ - ولم تفد التقارير، لحسن الحظ، بوقوع أي خسائر بشرية أو أي أضرار في الممتلكات خلال حوادث إطلاق الصواريخ تلك. واستطاعت القوة أن تقيم على وجه السرعة اتصالات مع قوات الدفاع الإسرائيلية وسلطات الجيش اللبناني للمساعدة على استجلاء الحالة وتخفيف حدة التوتر الذي كان يمكن أن يفضي إلى تصعيد الأمور. وتجدر الإشارة إلى أن قوات الدفاع الإسرائيلية التزمت ضبط النفس ولم ترد عسكرياً على أي من تلك الهجمات. واتخذت السلطات اللبنانية موقفاً علنياً مناهضاً لتلك الهجمات وتعهدت باتخاذ خطوات لمنع وقوعها.

١٠ - واستمر اختراق الطائرات الإسرائيلية لسماء لبنان طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وقعت تلك الانتهاكات بصورة متفرقة ولكنها أحياناً ما كانت تستخدم فيها أعداد كبيرة من الطائرات. وأصر المسؤولون الإسرائيليون على أن طائراتها ستحلّق فوق لبنان حيثما كان ذلك ضرورياً. ومثلما هو الحال في السابق كثيراً ما توغلت الطائرات الإسرائيلية في سماء لبنان محدثةً دويماً هائلاً نتيجة اختراق حاجز الصوت فوق المناطق المأهولة بالسكان. وظلت الطائرات الإسرائيلية تتبع ذلك النمط الذي أشرت إليه في تقاريري السابقة حيث يتجه بعضها إلى البحر ويخترق المجال الجوي اللبناني شمالي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة متفادية بذلك مراقبة القوة لها وتحققها منها بصورة مباشرة.

١١ - ولم تسجل أي واقعة أُطلق فيها حزب الله النيران المضادة للطائرات عبر الخط الأزرق. بيد أنه في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر أطلقت من لبنان طائرة بلا طيار عبرت إلى إسرائيل وحلقت فوق بلدة شلومي قبل أن تعود إلى جنوب لبنان. ثم سقطت الطائرة بعد ذلك في البحر بالقرب من الناقورة. وأعلن حزب الله أنه أطلق الطائرة رداً على الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني وأنه سيعاود القيام بذلك حيثما اقتضت الظروف.

١٢ - وقد ناشدت وكبار ممثلي في المنطقة والدول الأعضاء المعنية مراراً وتكراراً، حكومتَي لبنان وإسرائيل وقف كل الانتهاكات للخط الأزرق والامتناع عن أي أعمال تنطوي على احتمالات كبيرة للتصعيد. ولم نكف أيضاً عن تذكير الطرفين بأن أي انتهاك لا يمكن أن يكون مبرراً لانتهاك آخر.

١٣ - وسجلت قوة الأمم المتحدة عددا من الانتهاكات البرية الطفيفة للخط المذكور ارتكبتها أساسا الرعاة اللبنانيون والصيادون الذين نادرا ما يتواجدون في مزارع شبعا ومنطقة العجر. والواقع أن الانتهاكات التي يرتكبها الرعاة صارت أمورا شبه اعتيادية تحدث يوميا. إلا أن احتمال أن تؤدي تلك الانتهاكات إلى حوادث أشد خطورة تَبَدَّى مرات عدة عندما أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية أعيرة تحذيرية في الهواء لحمل الرعاة على الانصراف. وأفادت التقارير أنه في إحدى المرات أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية أعيرة نارية، على إثر شروع اثنين من المدنيين اللبنانيين في إتلاف السور المقام لأسباب فنية فأصابت سيارتهما. وثمة أيضا حالات عدة أطلقت فيها قوات الدفاع الإسرائيلية نيران الأسلحة الصغيرة والمتوسطة وطلقات كاشفة عبر الخط لا سيما أثناء الليل في منطقة مزارع شبعا.

١٤ - وفي وقائع متفرقة قبضت قوات الدفاع الإسرائيلية على خمسة رعايا لبنانيين بعد عبورهم الخط الأزرق. وبعد عمليات استجواب مقتضبة أعادت تلك القوات كل منهم إلى قوة الأمم المتحدة التي سلمتهم للسلطات اللبنانية.

١٥ - ودرج المتظاهرون على التجمع بصفة دورية على الجانب اللبناني من الخط الأزرق عند نقطتي الاحتكاك المبيتين في تقارير السابقة، وهما تل الشيخ عباد شرقي حولا، وبوابة فاطمة غربي المطلة. كما تجمعوا عدة مرات عند البوابة الشمالية في كفر كلا. وكان المحتجون، وهم بوجه عام بمجموعات صغيرة، يلقون عشوائيا الحجارة وغيرها من الأشياء على مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية.

١٦ - وواصلت قوة الأمن اللبنانية المشتركة والجيش اللبناني العمل في المناطق التي أخلتها إسرائيل منذ أربعة أعوام. وظل قوام قوة الأمن المشتركة ونشاطها بوجه عام دون تغيير باستثناء أن عملياتها وحضورها زادا بعض الشيء في أعقاب حوادث إطلاق النار الوارد بيانهما أعلاه. وما زالت الحكومة اللبنانية متمسك بموقفها الذي مؤداه أنه ما دام لا يوجد سلام شامل مع إسرائيل لن تنشر القوات المسلحة اللبنانية على امتداد خط الانسحاب.

١٧ - وفي ظل هذه الظروف، أبقى حزب الله على وجوده الواضح قرب الخط الأزرق من خلال شبكة من نقاط التفتيش المتحركة والمواقع والدوريات الثابتة. وأنشأ حزب الله عدة مواقع ونقاط مراقبة جديدة. وامتنع حزب الله إجمالا عن التدخل في حرية تنقل قوة الأمم المتحدة. أما الحالات العارضة التي منعت فيها دوريات قوة الأمم المتحدة من المرور فسرعان ما جرى تصحيحها وتناقص عددها عموما.

١٨ - ووفرت قوة الأمم المتحدة المساعدة للسكان المدنيين اللبنانيين في شكل رعاية طبية ومشاريع للمياه ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام وقدمت خدمات اجتماعية للمحتاجين. وفي تقديم المساعدة، استعانت القوة بالموارد التي وفرتها أساسا البلدان المساهمة بقوات. وتعاونت القوة في الشؤون الإنسانية تعاوناً وثيقاً مع السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة وبخاصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان.

١٩ - ولا تزال مسألة وجود عدد كبير من الألغام الأرضية في منطقة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تحتجز حالياً في الجانب الأكبر منها على امتداد الخط الأزرق نظراً لعملية إزالة الألغام الشاملة في قطاعات أخرى مسألة تثير قلقاً بالغاً. ومنذ شهر تموز/يوليه لقي مدني لبناني مصرعه وجرح آخر نتيجة انفجار بعض الألغام. وواصلت القوة أنشطتها المتعلقة بإزالة الألغام، فأزالت ما يربو على ١٠٠ لغم وقطعة ذخيرة غير منفجرة مطهرةً بذلك ما يقرب من ٢٠.٠٠٠ متر مربع من الأرض. وقامت القوة أيضاً بصفة منتظمة بتوعية تلاميذ المدارس المحلية بأخطار الألغام.

٢٠ - وكنتيجة مباشرة لنجاح جهود إزالة الألغام المضطلع بها حالياً في جنوب لبنان غدا الكثير من الأراضي التي كانت تنتشر بها في السابق الألغام الأرضية أراض مزروعة أو باتت تلك الأراضي تستفيد من تزايد إمكانيات الوصول إليها وفرص تنميتها. ولئن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فقد تمت إزالة معظم الألغام الأرضية التي كانت تشكل خطراً مباشراً يهدد البشر جنوب نهر الليطاني. أما الاستثناء البارز في هذا الصدد فهو المنطقة المتاخمة للخط الأزرق حيث كان للعقبات السياسية والعسكرية أثرها في عرقلة التقدم في إزالة الألغام.

٢١ - وواصل ممثلي الشخصي عمله بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في الدعوة إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتيسير تمويل المشاريع الإنمائية في الجنوب. وظل البرنامج الإنمائي يتصدر جهود منظومة الأمم المتحدة في العمل مع السلطات اللبنانية على تنمية الجنوب وإنعاشه.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

٢٢ - تركزت عمليات قوة الأمم المتحدة على امتداد الخط الأزرق. وما زالت القوة تصب اهتمامها على الحفاظ على وقف إطلاق النار من خلال الدوريات البرية والجوية في منطقة عملياتها والمراقبة من مواقع ثابتة والاتصال الوثيق مع الأطراف بهدف تلافي الانتهاكات

وتسوية الحوادث ومنع التصعيد. وقامت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في أدائها لولايتها وذلك من خلال فريق المراقبين في لبنان.

٢٣ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٢٠٠١ فرد من كل من أوكرانيا (١٩٨)، وأيرلندا (٥)، وإيطاليا (٥٤)، وبولندا (٢٣٨)، وغانا (٦٥٢)، وفرنسا (٢٠٤)، والهند (٦٥٠). وساعد القوة في أداء مهامها ٥١ مراقبا عسكريا. ومرفق خريطة تبين مواقع انتشار القوة حاليا. وبالإضافة إلى ذلك استخدمت القوة ٤٠٧ موظفين مدنيين، تم تعيين ١٠٤ منهم دوليا و ٣٠٣ محليا. ويواصل اللواء ألان بيليجريني عمله بصفته قائدا للقوة. ويواصل السيد ستافان دي ميستورا عمله بصفته ممثلي الشخصي في جنوب لبنان.

٢٤ - ويؤسفني أن أبلغ عن وفاة أحد أفراد القوة، وهو جندي من غانا قتل في حادث سير ووفاة مراقب فرنسي من فريق المراقبين في لبنان وإصابة مراقب سويدي من الفريق نفسه في حادث إطلاق النار الذي وقع في ٩ كانون الثاني/يناير. ومنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان توفي ٢٤٦ من أفرادها، ٧٩ منهم نتيجة لإطلاق نار أو انفجار قنابل، و ١٠٥ نتيجة لحوادث و ٦٢ لأسباب أخرى. وقد أدى إطلاق النار أو انفجار ألغام إلى جرح ما مجموعه ٣٤٥ فردا.

رابعاً - الجوانب المالية

٢٥ - في قرارها ٣٠٧/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، رصدت الجمعية العامة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اعتمادا إجماليه ٩٣ مليون دولار، بمعدل شهري قدره ٧,٧ ملايين دولار، للإنفاق على القوة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإذا ما قرر المجلس تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، على النحو الموصى به في الفقرة ٣٦ أدناه، فإن تكلفة الإنفاق عليها ستقتصر على ما وافقت عليه الجمعية العامة.

٢٦ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة منذ إنشائها بمبلغ قدره ٤٧,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣,٢٩٩,٣ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات

٢٧ - شهد الخط الأزرق على امتداد الأشهر الستة الماضية فترة ممتدة من الهدوء النسبي. وقد راودني الأمل في أن تشكل تلك الحالة فرصة لإحراز تقدم صوب تحقيق الهدف المتمثل في إحلال السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان. ولكن كما تبين أكثر من مرة خلال السنوات الأربع المنصرمة وكما تبدى للأسف مرة أخرى في الشهر الحالي، غالبا ما تعقب فترات الهدوء الطويلة على امتداد الخط الأزرق سلسلة من أعمال القتال. كما أنه على الرغم من تناقص حوادث العنف إلى حد كبير عما كانت عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق لم تخف حدة التوترات بين الطرفين بشكل ملموس في أي وقت. وظلت لغة الخطاب العدائية هي السمة السائدة وظل الاستقرار مهددا الأمر الذي يتجلى بشدة في حوادث ٩ كانون الثاني/يناير وأيضا في بعض الأعمال الخارجة عن إطار الشرعية و، لأول مرة، في غارات جوية شنها الجانبان.

٢٨ - ومما أثار الانزعاج، استئناف التدابير العسكرية التي أعلن حزب الله مسؤوليته عنها مؤكدا ما يدعيه من حق التصدي للاحتلال الإسرائيلي لأرض لبنانية بالقوة. وقد أوضحت الأمم المتحدة بما لا يدع مجالا للبس أن أي انتهاك للخط الأزرق هو أمر غير مقبول. ومن ثم فموقف حكومة لبنان الذي لا تكلم عن تأكيده والذي مؤداه أن الخط الأزرق لا صلاحية له في منطقة مزارع شبعا إنما هو موقف يتعارض مع قرارات مجلس الأمن. فاجلس اعترف بالخط الأزرق لأغراض تأكيد انسحاب إسرائيل عملا بالقرار ٤٢٥. وينبغي لحكومة لبنان أن تستجيب لنداءات المجلس المتكررة التي يدعو فيها الطرفين إلى احترام الخط الأزرق بأكمله.

٢٩ - ولقد جزعت بشدة لما أبدي من استهانة بسلامة وأمن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين العزل الأمر الذي تشهد عليه تصرفات قوات الدفاع الإسرائيلية في ٩ كانون الثاني/يناير. وقد تثبتت قوة الأمم المتحدة بما لا يدع مجالا للشك بأن المراقبين كانا يرتديان شارات الأمم المتحدة وقبعتيهما الزرقاوين. ولئن كانت الضرورة العسكرية قد تقتضي التصرف على وجه السرعة تصديا لهجوم ما فإنه يتوجب على الطرفين أن يبذلا، في إطار أدائهما لالتزامهما بكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، كل جهد ممكن للتيقن من عدم استهداف موظفي الأمم المتحدة.

٣٠ - وظلت الانتهاكات الجوية تشكل أمرا يبعث على القلق الشديد. وما دامت إسرائيل تتبع سياسة التحليق فوق لبنان كلما تراءى لها أن تفعل ذلك، فإنها قد تعرض نفسها لأعمال انتقامية من الجانب اللبناني. كما أن اختراق حاجز الصوت بشكل دوري وما يحدثه من

دوي في المناطق المأهولة بالسكان لا بد وأن يولد لدى الأهالي مشاعر العداة. ولئن كان عدم وقوع أي حادث إطلاق نيران مضادة للطائرات عبر الخط الأزرق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أمر جدير بالملاحظة والترحيب فقد كان إطلاق حزب الله طائرة بلا طيار داخل إسرائيل تطورا مؤسفا، فهو نشاط من المؤكد أن يثير التوتر ويزيد احتمالات المواجهة العسكرية. وأود أن أذكر جميع الأطراف بموقف الأمم المتحدة الثابت الذي مؤداه أنه لا ينبغي أن تقع أي انتهاكات جوية وهو موقف يسري على جانبي الخط الأزرق.

٣١ - ويستدل من حوادث إطلاق الصواريخ التي ارتكبتها أفراد يدعى انتماؤهم لفصائل فلسطينية مقاتلة على مدى تقلب الوضع في ذلك القطاع. والمهم أن أيا من تلك الحوادث لم يسفر عن تصعيد عسكري الأمر الذي يرجع الفضل فيه إلى الأطراف وإلى قوة الأمم المتحدة. بيد أن هذا النوع من الحوادث يشكل خطرا كبيرا على الاستقرار في المنطقة. وقد واصلت حكومة لبنان ممارسة ما أبدته حتى الآن من قدرة على بسط سلطتها في مجال الأمن من خلال مختلف أنشطة قوة الأمن المشتركة، مما شمل التصدي السريع لحوادث معينة. بيد أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتلبية ما يدعو إليه مجلس الأمن من اتخاذ تدابير موسعة لكفالة إعادة بسط السلطة الحكومية فعليا في جميع أنحاء الجنوب، وذلك بعدة طرق من بينها، نشر مزيد من القوات المسلحة اللبنانية. ومرة ثانية، أحث الحكومة على أن تبذل قصاراها لكفالة استتباب الهدوء والسيطرة تماما على استخدام القوة في جميع أرجاء أرضها.

٣٢ - وفي كل من المنتديات الخاصة والعامة، أعلنت إسرائيل ولبنان رغبتهما في اجتناب المواجهة. وأحيانا ما أيدت أفعالهما بوضوح تلك النوايا. وإنني لأشجع الطرفين على النهوض بتحقيق تلك التطلعات المعلنة وعلى بذل أقصى ما في وسعهما للالتحاق بمسار يجذب السلام والأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، أكرر مناشدة جميع الأطراف التقيد بالالتزامات المنوطة بها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واحترام خط الانسحاب بأكمله احتراما تاما وممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد.

٣٣ - وما زالت التنمية الاقتصادية في الجنوب تشكل حاجة ملحة وهي ترتبط بالسلام والأمن ارتباطا لا انفصام له. وإنني أحث حكومة لبنان والجهات المانحة الدولية على تعزيز جهودها في سبيل كفالة انتعاش الجنوب وتنميته على نحو متواصل في الميدان الاقتصادي.

٣٤ - وستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مساهمتها في استعادة السلم والأمن الدوليين من خلال عمليات مراقبة ورصد التطورات في منطقة عملها والإبلاغ عنها، والاتصال بالأطراف للمحافظة على الهدوء. وسيواصل ممثلي الخاص، في ظل التشاور الوثيق

مع غيره من كبار موظفي الأمم المتحدة تقديم دعم الأمم المتحدة السياسي والدبلوماسي إلى الأطراف لإرساء السلام والأمن الدائمين في جنوب لبنان.

٣٥ - ولا تزال الحالة على امتداد الخط الأزرق عرضة للتطورات الإقليمية المتقلبة. وهذا يؤكد ثانية الحاجة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، يستند إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

٣٦ - وفي رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/13)، نقل لي ممثل لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة طلب حكومته بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة إضافية قدرها ستة أشهر. وفي ضوء الظروف السائدة في المنطقة، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٣٧ - ولا يسعني إلا أن ألفت انتباهكم مرة ثانية إلى الأنصبة غير المسددة لتمويل القوة وقدرها ٤٧,١ مليون دولار. فهذا المبلغ يمثل في نهاية المطاف أموالاً مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتكون منها القوة. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء تسديد أنصبتها المقررة كاملة وعلى وجه السرعة، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة لتفهمها وصبرها.

٣٨ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري للسيد دي ميستورا، ممثلي الشخصي، وأن أثنى على اللواء بيليغريني والرجال والنساء الذين يشكلون قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتفانيهم في أداء مهامهم. إن تحليهم بدرجة عالية من الانضباط والقدرة على التحمل يعد مفخرة لهم وللأمم المتحدة.

